

ادارة الاعمال الدوليہ

المحاضره الاولى:

طبيعة وماهية ادارة الاعمال الدوليہ

مقدمة

من السمات التي ميزت العلاقات الدولية خلال ٠٣ عقود الأخيرة هو النمو السريع و المتزايد للأعمال الدولية في مجالات التبادل التجاري و الاستثمارات و الأدوات المالية (التدفقات التجارية و المالية).

- و يعزى هذا النمو في حجم التدفقات التجارية و المالية بين الأسواق العالمية إلى انفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض و النمو الهائل و السريع في:
- التكنولوجيا الصناعية و الإنتاج (أساليب، أدوات و أنظمة الإنتاج الحديثة و المتطورة)،
 - تكنولوجيا المعلوماتية، و الاتصالات الالكترونية و الإعلامية (قدرة البنوك على التحويل الفوري للأموال)،
 - انتشار المراكز المالية و ظهور الأساليب الحديثة لإدارتها.

أولاً: المفاهيم الأساسية

١- مفهوم الأعمال الدولية:

إن المقصود بمصطلح الأعمال الدولية أي نشاط استثماري أو تجاري لمنتج أو تاجر لسلعة أو خدمة يتعدى مداها و انتشاره الحدود الجغرافية لبلد ما.

و قد وردت عدت تعريفات في أدبيات الأعمال الدولية من ضمنها تعريف (Shiva Ramu) حيث يعرفها على أنها: " أي نشاط تجاري أو خدمي تقوم به أي منظمة أعمال عبر حدود وطنية لدولتين أو أكثر".

كما عرفت أيضا على أنها: "الأنشطة التي تقوم بها الشركات الكبيرة التي تمتلك وحدات تشغيلية خارج بلدانها الأصلية (البلد الأم)".

فهي معاملات بين أفراد و منشآت من دول مختلفة في شكل أنشطة تجارية أو استثمارات متنوعة ، تمتاز بالديمومة ويمكن التأثير عليها بأشكال مختلفة؛ وهو ما يشكل مجالا لإدارة الأعمال الدولية..

٢- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

هو شراء و تملك أصول خارجية في شركات عاملة أو المساهمة فيها ، أي امتلاك شيء ملموس ومحدد يمكن المستثمر من التأثير بدرجة ما على مسار المنشأة المساهم فيها.

٣- الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

ويكون بشراء أوراق مالية في شكل أسهم أو سندات تصدرها مؤسسة أجنبية أخرى، يستهدف الربح ويكون لصاحبه حق غير مباشر لا يمكنه من التأثير في مسار المؤسسة.

٤- الشركة الدولية: هي التي تمتلك أو تتحكم في أنشطة اقتصادية في أكثر من بلد، سواء من خلال الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة؛ إنها إذن:

✓- تمتلك طاقة إنتاجية في أكثر من بلد؛

✓- تدير طاقاتها وفروعها وفقا لاستراتيجيات واحدة؛

✓- تشكل إطارا لنقل الأموال والأفراد والسلع والأفكار، سواء بين رئاستها وفروعها أو بينها وبين زبائنها والشركات الأخرى.

- يميز بعض المختصين عموماً في إدارة الأعمال ما بين الأنواع الثلاثة التالية للشركات الدولية:
أ- الشركة الدولية (I. Company): وتكون قاعدة ومحور أعمالها في موطنها؛
ب- الشركة متعددة الجنسيات (M. Company): وهي التي تتخذ أكثر من موطن لهذه الأعمال؛
ج- الشركة العالمية (G. Company): وهي مرحلة متقدمة لا يصبح فيها موطن محدد للشركة من حيث التوجه والنظرة لأعمالها.

ثانياً: أهمية الأعمال الدولية وأنواعها

١- أهمية الأعمال الدولية:

وتبرزها الأرقام المذهلة لتطور الأعمال الدولية وبشكل تطورت معه الحاجة إلى إدارة الأعمال الدولية التي على حداتها أصبحت لها مكانتها البارزة في حقل المعرفة الإدارية.

٢- أنواع الأعمال الدولية:

- ✓ أ- التجارة الخارجية (Foreign. Trade)؛
- ✓ ب- الاستثمارات الأجنبية المباشرة (D. Foreign. Investment)؛
- ✓ ج- الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (I.F.I)

٣- أنواع أخرى للأعمال الدولية:

ومنها على وجه الخصوص:

- أ- **الترخيص:** وبموجب شكله الرئيس فإن الشركة الأجنبية (مثلاً كوكاكولا، فنادق هيلتون...) تقوم بالسماح لشركة أخرى في بلد آخر باستعمال تقنية معينة طورتها الشركة الأجنبية أو باستخدام اسم تجاري ملك لتلك الشركة مقابل إتاحة تدفيعها الشركة المحلية .

ب- تسليم المفتاح :

هنا تتعهد شركة أجنبية بإكمال مشروع بكاملة أو جزء منه على حسب الاتفاق وتنفيذ ذلك المشروع من مراحلته الأولية حتى مرحلة التشغيل .

ج- عقود الإدارة :

بموجبها تقوم شركة أجنبية بإدارة منشأة في بلد آخر مقابل اجر ،
ومقابل القيام بالإدارة تتلقى الشركة الأجنبية أتعاباً أو نصيباً في
الأرباح .

د- عقود التصنيع:

هنا تعقد الشركة متعددة الجنسية اتفاقية مع شركة وطنية عامة أو
خاصة في الدولة المضيفة يتم بمقتضاها قيام احد الطرفين نيابة
عن الطرف الثاني بتصنيع وإنتاج سلعة معينة وربما وضع علامة
الشركة الأخرى عليها وشحنها إليها فهي إذن **اتفاقيات إنتاج**
بالوكالة وتكون عادة طويلة الأجل .

هـ- عقود التصدير (الوكالة):

هي عبارة عن اتفاقية بين طرفين يقوم بموجبها احد الطرفين (**الطرف الأصيل**) بتوظيف الطرف الثاني (**الوكيل**) لبيع أو
تسهيل أو إبرام اتفاقيات بيع سلع ومنتجات الطرف الأول لطرف
ثالث هو المستهلك النهائي أو الصناعي يتلقى الوكيل عمولة عن
كل صفقة تتم وهو مجرد وسيط أو ممثل حيث يحتفظ الطرف
الأول بعلامته التجارية على السلع كما يحتفظ بملكية السلع إلى أن
تكتمل المبادلة .

و- الإستثمارات المشتركة:

وبموجبها تقوم الشركة الدولية في حصة مشاركة مع شركة دولية
أخرى لتنفيذ مشروع في بلد ثالث ،وقد تدخل الشركة متعددة
الجنسيات في استثمار مشترك مع شريك محلي في بلد أجنبي؛
وأمام إدارة هذه المشروعات المشتركة ثلاثة بدائل هي:

✓ الإدارة المشتركة؛

✓ الإدارة التي يهيمن عليها الشريك صاحب الحصة الأكبر؛

✓ الإدارة المستقلة التي يكون فيها للمشروع مديره العام المستقل عن
أى من الشريكين.

٤- أشكال الاحتكارات والتكتلات في الأعمال الدولية:

إن الاحتكار هو تفاهم أو تكتل مجموعة من الشركات م ج يتمركز تحت سيطرتها إنتاج أو تصريف الجزء الساحق من هذه البضاعة أو تلك سعيا وراء الربح المطلق؛ ومن أهم أشكال الاحتكارات لدينا:

✓ الكارتلات؛

✓ السنديكات؛

✓ التروست

✓ الكونسورتيوم.

أ- الكارتل (Cartel):

وهو تكتل مجموعة من الشركات يتفق أصحابها على تقاسم أسواق التصريف، وعلى أسعار البيع ويحددون كمية البضائع الواجب إنتاجها، غير أن هذه المؤسسات تصنع وتبيع المنتجات بشكل مستقل.

ب- السنديكات (Syndicates):

تكتل يتكون من شركات أكبر وأكثر تطورا من الكارتل، فأعضاؤه الذين ينتجون بصورة مستقلة، لا يحق لهم، وفق أحكام العضوية، بيع منتجاتهم أو شراء موادهم الأولية بأنفسهم، بل يولفون لذلك جهازا تجاريا مشتركا.

ج- التروست (Trusts):

وهو احتكار تصبح فيه ملكية جميع المؤسسات الأعضاء ملكية مشتركة، ويتقاضى فيه المالكون السابقون (الذين أصبحوا مساهمين) الأرباح وفقا لنسبة أسهمهم.

د- الكونسورسيوم (consortium):

وهو اتحاد يتكون من أكبر التروستات أو المؤسسات من مختلف الفروع الصناعية والبنوك والشركات التجارية وشركات النقل والتأمين على أساس تبعية مالية مشتركة إزاء كبرى الشركات متعددة الجنسيات.

ثالثاً: منهاج إدارة الأعمال الدولية

١- طبيعة الأعمال الدولية:

- تركز دراسات الأعمال الدولية على المشاكل الخاصة و الناتجة عن كون المنشأة الدولية تعمل في أكثر من دولة (بيئة دولية).
- تتم ممارسة الأعمال الدولية من طرف المنشآت الكبيرة و الشركات الصغيرة (لم تعد تقتصر الأعمال الدولية على المنشآت الدولية الكبيرة فقط).
- تمارس المنشآت في الأعمال الدولية أنشطة مختلفة (السلع والخدمات، الإنتاج/التسويق، المعدات/الأفراد.. الخ).
- تعتبر المعايير و المتغيرات البيئية الموجودة في البيئة الدولية في غاية الأهمية بالنسبة للمنشأة الدولية.
- تتميز الأعمال الدولية بضرورة انسجام المنشأة الدولية مع الظروف البيئية الجديدة التي تعمل فيها. (المعايير و المتغيرات الاقتصادية، و الاجتماعية، و الحضارية و الثقافية، و التكنولوجية، و القانونية، و السياسية .. الخ).

تمارس المنشأة الدولية أنشطتها في السوق الدولية في ظروف غامضة، ومتناقضة، تخضع للتغير السريع، مما يستلزم منها جهد أكبر لتحقيق الانسجام والتوافق مع بيئة التعامل في البلد المضيف (بيئة الأعمال الدولية).

٢- منهجية إدارة الأعمال الدولية ومكانتها من إدارة الأعمال:

- تعد إدارة الأعمال الدولية جزءاً من إدارة الأعمال، لذا فهي تستخدم إلى حد كبير نفس المنهجية وتطبق نفس القواعد والنظم؛ غير أن منهاجها يتطلب بعداً إضافياً يستدعي معالجة خاصة تأخذ في الاعتبار **المضمار الدولي الخارجي**، دون إهمال للوضع الداخلي لكل دولة وأساليب الأعمال فيها.

٣- الاختلافات الواجب مراعاتها:

أ- تباين واختلاف الوحدات السياسية والتشريعية للدول؛

ب- تنوع السياسات الوطنية والنزعات القومية؛

ج- اختلاف العادات والتقاليد والأعراف؛

د- اختلاف النظم النقدية والمصرفية؛

هـ- اختلاف الأسواق الدولية من حيث الحجم والتوجهات.

مقدمة

- لماذا تتاجر دولة ما مع دولة أخرى؟ لماذا تتبادل الدول السلع؟ ولماذا لا تنتج كل دولة ما تحتاج إليه بنفسها؟.
- ماهي أبرز النظريات التي حاولت تفسير أسباب قيام التبادل الدولي؟ وماهي أبرز الانتقادات الموجهة إليها؟.
- ما هي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء قيام التبادل الدولي؟. وما هي سياسات التجارة الخارجية التي تنتهجها الحكومات إزاء ذلك؟
- ذلك ما سوف نعمل على توضيحه من خلال هذه المحاضرة.

أولاً: نظريات التجارة الخارجية

تمهيد:

إن دراسة التطور التاريخي للتجارة الدولية يساعدنا بشكل أفضل على فهم ما وصلت إليه الأحوال الاقتصادية لمختلف البلدان؛ علماً أن الاهتمام بدراسة الخلفيات التاريخية يرجع التاليين:

الأول، هو فهم أن الظروف والأفكار والمفاهيم الاقتصادية التي كانت سائدة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر (فترة التجاريين) مازال الكثير منها قائماً حتى الآن؛

والثاني أن تلك الظروف أثارت بعض الاقتصاديين في تلك الفترة ومنهم خاصة آدم سميث.

وهذا طبعا فضلا عن تراكم المعرفة العلمية من جهة وبيان المسار التاريخي لتسلسل الأحداث والوقائع الاقتصادية من جهة أخرى.

١- نظرية الميزة المطلقة:

لقد حاولت هذه النظرية، كغيرها من نظريات التجارة الخارجية، تفسير أسباب قيام التبادل الدولي. صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي المعروف آدم سميث، وتمثلت فرضياتها فيما يلي:

ا-فرضيات النظرية:

- ✓ افتراض اعتماد التبادل الدولي على المقايضة بدل النقود؛
- ✓ ثبات تكاليف الوحدة الواحدة مهما كان حجم الإنتاج؛
- ✓ سهولة انتقال عناصر الإنتاج ما بين الصناعات داخل الدولة الواحدة وصعوبة انتقال هذه العناصر ما بين الدول؛
- ✓ إسقاط تكاليف النقل والمواصلات؛
- ✓ العمالة التامة للاقتصاد؛
- ✓ افتراض المنافسة التامة.

ب-محتوى النظرية:

مضمون النظرية يبينه الجدول التالي لدولتين هما أمريكا وبريطانيا في إنتاج كل من القمح والسيج، والقائم على أساس اختلاف التكاليف العائد لاختلاف مدخلات عوامل الإنتاج، خاصة اليد العاملة

إنتاج عشرة أيام

النسيج/الطاقة

٢٠

٦٠

القمح/الطن

٩٠

٣٠

البيان

الولايات المتحدة
الأمريكية

بريطانيا

الملاحظ أن الأولى تنتج القمح ٣ مرات أكفاً من الثانية، والثانية تنتج النسيج ٣ مرات أكفاً من الأولى.

وعليه تتحدد الأسعار في الدولتين من خلال حساب الأسعار الداخلية في كل دولة على حدة وقبل قيام التجارة بين البلدين، وفقاً لما يلي:

*** الأسعار في الولايات المتحدة:**

١ طن قمحا = ٩/٢ طاقة نسيج ؛

١ طن نسيجا = ٢/٩ طن قمحا أي ٥،٤ طن قمحا؛

٢/٩ طن قمحا = ١ طاقة نسيج.

*** الأسعار في بريطانيا:**

١ طن قمحا = ٢ طاقة نسيج؛

٢/١ طن قمحا = ١ طاقة نسيج.

الخلاصة:

من الأفضل للبلدين **التخصص فيما لكل منهما فيه ميزة مطلقة** وعليه يفضل له أن تخصص الولايات المتحدة في إنتاج القمح، وبالمقابل وبنفس النتيجة تخصص بريطانيا في إنتاج النسيج.

٢- نظرية النفقات (الميزة) النسبية:

صاحب النظرية هو الاقتصادي المعروف ديفيد ريكاردو، الذي انطلق من نفس فرضيات سلفه سميث وحاول أن يفسر أسباب قيام التبادل الدولي اعتمادا على فكرة أن العمل هو أساس القيمة، واعتمادا على مثال لدولتين تتميز إحداهما هذه المرة بإنتاج كلا السلعتين بدرجة أكفأ من الأخرى كما يبينه الجدول الموالي:

إنتاج عشرة أيام عمل

النسيج/الطاقة	القمح/الطن	البلد
١٢٠	٩٠	الولايات المتحدة
٦٠	٣٠	بريطانيا

وبحساب معدلات التبادل للبلدين قبل قيام التجارة الخارجية بينهما نجد أن:

للولايات المتحدة ميزة مطلقة في السلعتين إلا أن ميزتها في القمح أقوى (١ طن قمحا = ١,٣٣ طاقة نسيج، أما بريطانيا فمقابل ١ طن قمحا تنتج ٢ طاقة نسيج)؛

بينما ليس للدولة الثانية (بريطانيا) ميزة في إنتاج أي من السلعتين، غير أن وضعها أقل سوءا (نسبيا) في حالة إحداهما وهو ما يعطيها مجالا للتخصص فيها.

*الخلاصة

للمرء ١ ميزة مطلقة في السلعتين وتميزا مطلقا في القمح وتخلفا نسبيا في النسيج، أي أنها ستتخلى عما لديها فيه تخلف نسبي وتتخصص فيما لديها فيه تفوق مطلق؛

أما بريطانيا فلها تخلف مطلق فيهما لكنه أقل في حالة النسيج (نسبي) وأكثر (مطلق) في حالة القمح، وهو ما يعني أن لديها **ميزة نسبية في إنتاج النسيج.**

لذا فإن اختلاف معدلات التبادل الداخلية سيدعو إلى التخصص وتبادل الفائض للبلدين.

٣- نظرية نسب عوامل الإنتاج:

تطرح هذه النظرية في سياق النظرية النسبية؛ وإذا كانت هذه الأخيرة لم تحاول أن تفسر لنا بدقة اختلاف النفقات من بلد لآخر، فإن هذه النظرية حاولت ذلك مرجعة السبب إلى اختلاف الكميات المتوفرة من كل عنصر من عناصر الإنتاج في تلك الدول. وتنسب هذه النظرية إلى الاقتصاديين هكشر و أولين، الذين وضعوا نظريتهما على أساس نقدي و حاولا تفسير أسباب وجود المزايا النسبية التي تؤدي لقيام التجارة الدولية:

فرضيتا النظرية

أ- تختلف أسعار عناصر الإنتاج لاختلاف في الوفرة النسبية لكل عنصر داخل البلد المعني (فالأجور تكون رخيصة نسبيا في البلدان كثيرة السكان، وتنخفض أسعار المواد الخام في البلدان التي تحتوي على موارد طبيعية معتبرة منها، وهكذا...)

ب- تحتاج السلع المختلفة إلى نسب أو كميات مختلفة من عناصر الإنتاج (فبعضها يحتاج لعمالة أكثر أي أنها كثيفة العمالة وأخرى كثيفة رأس المال، وهكذا...)

***النتيجة:**

سيقوم كل بلد بإنتاج العنصر الذي يتوفر عليه بكثرة؛

حينما يتم التبادل الدولي سيقوم كل بلد بتصدير السلع التي يتميز في إنتاجها نسبيا، لذا ستكون أسعارها (نفقات إنتاجها) منخفضة نسبيا، وبالمقابل يستورد ما يعاني فيه عجزا نسبيا من عناصر الإنتاج.

أي أن الدول تنتج وتصدر بالتالي السلع التي تستخدم عناصر الإنتاج التي تتوفر لديها بكثرة

٤- النظريات الحديثة:

تظل نظرية الميزة النسبية هي السائدة بين الاقتصاديين ولكن هناك قلة متزايدة ترفض وتشكك في افتراضات النظرية:

- فالبعض يرفض فرضية ثبات التكلفة ووفرة العناصر محلياً قائلين أن متوسط تكلفة الوحدة يميل إلى الانخفاض مع زيادة الإنتاج مما قد يقود إلى الاحتكار عبر قيام الشركات متعددة الجنسية بتخفيض الأسعار لطرد المنافسين؛
- يحتاجون بإمكانية جلب المواد من الخارج لبناء الميزة النسبية؛ فالميزة النسبية يمكن أن تخلق بالتركيز على صناعات بعينها؛

- يرون كذلك أن هناك أسباباً أخرى قد تفسر التخصص (أسباب تاريخية أو الصدفة أو الحماية)؛
- لوحظ كذلك أن اعتماد الدول على التجارة الخارجية يرتبط بمدى حجمها وبالتالي تنوع ظروفها وثرواتها (الدول الكبيرة ذات المساحات الواسعة تميل للاكتفاء الذاتي)، مما يستدعي من الدول الصغيرة أن تكون أكفأ فيما تخصص فيه (مثل سنغافورة وهونغ كونغ وتايوان مقارنة بالولايات المتحدة).

من هنا جاءت النظريات الحديثة للتجارة الخارجية لتجيب عن السؤال التالي: لماذا تتاجر الشركات مع الخارج؟

*لماذا تتاجر الشركات مع الخارج؟

- لأن تجارة الشركات هي من تجارة الدول فالأسباب عموماً هي:
- ا- الاستفادة من الطاقة غير المستغلة؛
 - ب- تخفيض التكاليف؛
 - ج- تحقيق أرباح إضافية؛
 - د- تنويع وتقليل المخاطر؛
 - هـ- الاستيراد وضمّان الإمدادات.

ثانياً: سياسات التجارة الخارجية

١- السياسة التجارية للدولة :

السياسة التجارية هي انعكاس لموقف الدولة ونظرتها إلى التجارة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها الاقتصادية القومية فهي بذلك عمل من أعمال السيادة فلكل دولة أهداف قومية تسعى إلى تحقيقها من خلال سياساتها الاقتصادية المختلفة.

٢- أنواع السياسات التجارية:

عادة ما تقسم إلى النوعين التاليين:

١- السياسة الحمائية:

وتعني الوضع الذي تستخدم فيه الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو أخرى على المبادلات الدولية من حيث الحجم وطريقة تسوية المبادلات.

وتتمثل الأشكال المختلفة للحماية في :

- ١- الرسوم الجمركية ؛
- ب- نظام الحصص ؛
- ج- الرقابة على أسعار الصرف ؛
- د- الضرائب الإضافية ؛
- هـ- أساليب مختلفة أخرى للحماية (عراقيل إدارية، شعارات قومية مناهضة...).

ب- حرية التجارة:

وتعني الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية. وقد تعزز هذا الاتجاه عالمياً مع التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) في ١٩٤٧م والتي خلفتها منظمة التجارة العالمية العام ١٩٩٥م.

مقدمة

➤ تمارس ظاهرة العولمة بمختلف أبعادها تأثيرا بالغا على الأعمال الدولية.

➤ تأتي منظمة التجارة العالمية لتمثل إحدى الركائز الأساسية للعولمة خاصة فيما يتعلق بعوامة التجارة.

➤ تتسم بيئة الأعمال الراهنة بالتكاملات الاقتصادية على مستوى العديد من الدول، وهو ما تقره المنظمة العالمية للتجارة لما له من إسهام في تحرير التجارة والاقتصادات العالمية عموما.

هذا ما سوف نعمل على توضيحه من خلال هذه المحاضرة.

١.١- مفهوم العولمة

كلمة العولمة تعني جعل الموضوع المعنى على مستوى عالمي، وهي ترجمة للكلمة الإنجليزية (Globalization) التي تعني اتساع دائرة الموضوع لجميع مناطق الكون، وهكذا فإن من ابرز سماتها " تحرير التجارة في السلع والخدمات والتدفق غير المقيد لرؤوس الأموال عبر الحدود.

٢- العولمة الاقتصادية:

هي مرحلة متقدمة تدير فيها الشركات أعمالها دون مراعاة للحدود الجغرافية أو السيادة الوطنية، فهي بذلك أوسع من مرحلة التدويل إذ تصير فيها السوق العالمية وحدة واحدة مفتوحة تتنافس فيها الاقتصاديات والمؤسسات دونما حواجز أو قيود خاصة في ظل ثورة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والانترنت، فضلا عن قوانين وشروط الهيئات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي .

٣-المسببات الرئيسية للعولمة:

ا-تحرير التجارة ما بين الدول:

وهنا يمكن الإشارة تحديدا إلى:

✓-قيام اتفاقيات الجات(الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة)عام١٩٤٧م؛

✓-قيام المنظمة العالمية للتجارة سنة١٩٩٥م.

✓-الدور المحوري لبعض المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي في هذا المجال.

ب-ازدياد التكامل الاقتصادي:

التكامل الاقتصادي أوسع من تحرير التجارة لأنه يشمل تسهيل انتقال عناصر الإنتاج بالإضافة إلى انتقال السلع كما قد يتضمن تنسيق السياسات بين الدول وربما توحيد العملة. والتكامل الاقتصادي يزيد التجارة بين الدول ويرشد الاستثمار ويعطي مجالا لنمو الشركات من خلال اقتصاديات الحجم .

ج-تحرير الاقتصاديات:

أي تحكيم قوى السوق وهو أمر حديث ،حيث بدأ مع منتصف السبعينيات اتجاه جديد يرمي لتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحرير الاقتصاديات خاصة بالتزامن مع انهيار الشيوعية كتوجه اقتصادي، وقد كان من نتائج ذلك الخصخصة ورفع القيود الحكومية في مختلف المجالات.

د-التقنية:

ويتجلى تأثيرها في مسار العولمة من خلال ما يلي:

✓-ابتداع طرق الإنتاج الشامل لتلبية حاجة إعداد متزايدة من المستهلكين في الداخل والخارج (عولمة الانتاج)؛

✓-تحسين طرق المواصلات لنقل إعداد وكميات اكبر من الموارد والبشر لمسافات أطول وبطرق أرخص وأسرع؛

✓-تحسين وسائل نقل ومعالجة المعلومات وثورة الاتصالات، للتحكم في الموارد والعمليات في أماكن مختلفة من العالم .

هـ-الشركات متعددة الجنسيات:

إن هذه الشركات التي تعتبر كسبب ونتيجة للعولمة في نفس الوقت، هي أكثر أهم قوة منفردة وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي،ويرجع ذلك أساسا لما يلي:

✓-تحكمها في نشاط اقتصادي في أكثر من قطر؛

✓-قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول ؛

✓-مرونتها الجغرافية .

ثانياً: المنظمة العالمية للتجارة

١- الدور المحوري للغات في تحرير التجارة:

سبقت الإشارة إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) التي تأسست سنة ١٩٤٧م ، وقد كانت تهدف إلى إزالة التفرقة في التبادل التجاري و تحرير التجارة بين أعضائها، ويتخذ نشاطها شكل دورات من الاجتماعات والمفاوضات الدورية التي تتم كل عدة سنوات تناقش فيها مواضيع مثل تخفيض التعريفات الجمركية وتقليل استخدام الحصص وتبني إجراءات تشجع التجارة بين الدول

٣- المنظمة العالمية للتجارة:

هي امتداد لاتفاقيات ألغات بحيث وافق المتعاقدون بمراكش في افريل ١٩٩٤ (دورة الارجواي) على تأسيس منظمة التجارة العالمية بحيث أصبح كل الأطراف المتعاقدة في الغات أعضاء في المنظمة. ظهرت رسمياً في ١/١/١٩٩٥ ومقرها بجنيف سويسرا:

٤- مهام المنظمة العالمية للتجارة:

تمثل مهامها في كونها:

- ✓ تعد منبر للتفاوض متعدد الأطراف لتحرير التجارة الخارجية؛
- ✓ إدارة إجراءات تسوية النزاعات بين دول الأعضاء ؛
- ✓ إدارة استعراض آلية الإجراءات السياسية ؛
- ✓ التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكلائهما لتنسيق السياسات الاقتصادية العالمية .

٥- مبادئ منظمة التجارة العالمية :

ا-مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: أي أن تلتزم الدولة وتمنح لكل الدول الأعضاء في الاتفاقية (الدول المتعاقدة) أي تخفيض جمركي تمنحه لأي دولة شريكة لها في التجارة . على أن الاتفاقية تقرر الاستثناء في ٣ حالات هي:

- السلع المصنعة المستوردة من الدول النامية يمكن إعطاؤها أفضلية مقارنة بالسلع المصنعة من الدول المتقدمة؛
- الميزات الممنوحة بين دول أعضاء في تجمع اقتصادي كالمجموعة الأوروبية مثلاً ليس من الضروري أن تنطبق معاملة الأعضاء فيها على الدول غير الأعضاء في تلك المجموعة؛
- الدول التي تفرق اعتبارياً ضد واردات من دول أو دولة معينة يمكن للدولة المتضررة حرمانها من معاملة (الدولة الأكثر رعاية).

ب-مبدأ الشفافية :

هي أي التزام الأعضاء بنشر جميع المعاملات المتعلقة بالممارسات والإجراءات والقواعد التي تمس التجارة بشكل أساسي ، ويدخل ضمن هذا الإطار عدم اللجوء إلى الحواجز غير الجمركية لأنها غير شفافة .

ج-مبدأ المعاملة الوطنية :

أي أن يمنح المنتج الأجنبي نفس المعاملة الممنوحة للسلع المحلية على صعيد التداول والتسعير والضرائب والمواصفات

ثالثاً: التكامل الاقتصادي

١- تعريف التكامل الاقتصادي :

هو أن تقوم مجموعة من الدول المتقاربة جغرافياً في العادة بزيادة ارتباطها اقتصادياً وذلك بفتح أسواقها أمام بعضها وزيادة التعاون بينها، وتوسيع نطاق السوق وزيادة فرصة الرفاهية .

٢- مزايا التكامل الاقتصادي :

- ✓ توفير الفرص التجارية المختلفة؛
- ✓ زيادة الكفاءة الإنتاجية؛
- ✓ الاستفادة من اقتصاديات الحجم؛
- ✓ زيادة الرفاهية وتحقيق النمو الاقتصادي.

٣- أشكال ومراحل التكامل الاقتصادي :

١- منطقة التجارة الحرة :

هنا يقتصر التكامل على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء ، ولكل دولة الحرية في فرض رسوم أو تخفيضها فيما بين تلك الدول وأية دولة أخرى غير عضو في منطقة التجارة الحرة(مثاله منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتا المكونة من الولايات.م.أ وكندندا والمكسيك).

ب- اتحاد جمركي :

يتعدى الأمر هنا إزالة الرسوم الجمركية فيما بين الدول المعنية إلى وجود اتحاد جمركي واحد في مواجهة دول العالم المتبقية، فيكون لكل الدول الأعضاء رسوم جمركية موحدة (كحلف هضبة الأندي).

ج- السوق المشتركة

بالإضافة إلى إزالة الحواجز التجارية فيما بينها ووجود اتحاد جمركي ، توافق الدول الأعضاء على السماح لعناصر الإنتاج من عمالة ورأس مال بالانتقال بحرية بين الدول الأعضاء .

د- اتحاد اقتصادي

نفس صفات السوق المشتركة مع درجة عالية من التنسيق في السياسات الاقتصادية النقدية والمالية مع عدة قوانين مشتركة ومع خلق سلطة اتحادية كالبرلمان الأوروبي و كذا توحيد العملة .

هـ- تكامل اقتصادي وسياسي تام :

هنا تنشأ مؤسسات مشتركة جديدة كالبنك المركزي وتزيد سلطات المؤسسات المشتركة القائمة كالبرلمان والمحكمة الاتحادية وتتوحد الضرائب إلى أن تصير المجموعة وكأنها دولة واحدة.

مقدمة

تولي الدول اهتماما خاصا بتدفق تجارتها و ديونها الخارجية، كما تهتم به وسائل الإعلام المختلفة و تنشر أخباره ليطلع الناس على الوضع الاقتصادي للدولة و معرفة ما إذا كانت تعاني من عجز تجاري أو إذا كانت بحاجة إلى تعديل لميزان مدفوعاتها مع عدد من الدولة الأخرى التي لها علاقات تجارية معها. و تستعين الدول و المنظمات في مزاولتها لأعمالها الدولية بمجموعة من المفاهيم و الأدوات و التقنيات المالية و الاقتصادية من ضمنها:

➤ ميزان المدفوعات

➤ أسعار الصرف و العملات.

➤ يعتبر ميزان المدفوعات واحدا من أكثر المؤشرات

الاقتصادية التي يهتم بها رجال الاقتصاد و السياسة في

البلد حيث يوفر الإحاطة الكاملة بعناصر التجارة و

المعاملات الدولية.

➤ فميزان المدفوعات انعكاس لـ:

✓ قيم البضائع المصدرة و المستوردة،

✓ إيرادات الشركات الوطنية و شركات النقل و الشحن

الأجنبية،

✓ إيرادات مواطني الدولة المقيمين بالخارج (حركة

السياحة)،

✓ الأرباح الرأسمالية المحققة من الاستثمارات الخارجية،

✓ كافة الإيرادات القادمة من الخارج سواء كانت من أفراد

أو هيئات أو شركات خلال فترة زمنية عادة ما تكون

سنة واحدة.

١- مفهوم ميزان المدفوعات:

هو "بيان حسابي تسجل فيه قيم جميع التعاملات الاقتصادية من السلع و الخدمات و الهبات و المساعدات الأجنبية و كل المعاملات الرأسمالية و جميع كميات الذهب النقدي الداخلة و الخارجة إلى و من بلد ما، خلال فترة معينة عادة سنة".

➤ فميزان المدفوعات لأي دولة عبارة عن بيان حسابي لجميع المعاملات التجارية و الاقتصادية بينها و بين سائر دول العالم، و كل دولة تحتفظ بعلاقات تجارية مع دولة أخرى لها معها ميزان مدفوعات يتم عليه القياس.

➤ إذا حقق ميزان المدفوعات فائضا لدولة معينة فنقول عنه أنه يميل لصالح تلك الدولة على حساب الدولة الأخرى. و في هذه الحالة يكون للدولة الأخرى عجزا في ميزان مدفوعاتهما.

٢- آليات التسجيل في الحساب:

يجب الإشارة هنا أنه، إذا أدى التعامل إلى:

✓ كسب عملة أجنبية فإن ذلك يدعى رصيذا دائنا و يسجل كبنء موجب (+) في الطرف الدائن للحساب.

أما إذا اشتمل التعامل على إنفاق عملة أجنبية فإن ذلك يدعى رصيذا مدينا و يسجل في الطرف المدين كبنء سالب (-).

و عليه، ينقسم الحساب إلى جانبين أحدهما دائن و الأخر مدين:

□ الجانب الدائن فيحتوي على المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات للبلء المعنى من الدول الأخرى (الصادرات).

□ أما الجانب المدين يحتوي على المعاملات التي تنتج عنها مدفوعات من البلد المعنى إلى البلدان الأخرى (الواردات).

قاعدة: يتم تسجيل أية معاملات تترتب عنها:

✓ مقبوضات أو تحصيلات من الغير للبلء المعنى في الجانب الدائن (صادرات).

✓ وتسجل أية مدفوعات للغير في الجانب المدين (واردات).

يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات التالية:

١- الحساب الجاري.

٢- حساب رأس المال.

تمثل الفروق الإحصائية (مجموع التعديلات في الميزان التجاري، و ميزات حساب رأس المال).

٣- حساب التسويات (صافي الاحتياطات من الذهب و الأصول المتداولة الأخرى).

١. الحساب الجاري (المعاملات الجارية): يتكون من

جزأين هما:

أ- الميزان التجاري: ويشمل التجارة المنظورة أي صادرات و واردات البلد من السلع.

ب- ميزان التجارة غير المنظورة: و يتكون من صادرات و واردات البلد المعني الخاصة بالخدمات كأجور النقل والشحن و خدمات التأمين والسياحة الخارجية.

قاعدة: إذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات نقول أن لدينا فائضا في الميزان، وفي حالة العكس يكون لدينا عجز فيه.

٢. حساب رأس المال (المعاملات الرأسمالية):

أ- المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل:

وهي التي تزيد مدتها عن السنة كالاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل وأقساط سدادها .

تسجل القروض الرأسمالية والاستثمارات الأجنبية الآتية من الخارج وكذلك أقساط الديون الوطنية المستحقة على الخارج في الجانب الدائن . ويحدث العكس في حالة القروض والاستثمارات المقدمة للخارج وكذلك سداد أقساط الدين لفائدة الخارج حيث تسجل كلها في الجانب المدين .

ب- المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل:

وهي التي تقل مدتها عن السنة على أن تتم بصورة تلقائية وذلك تمييزا لها عن المعاملات القصيرة التي تحدث بغرض تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات .

٣. صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي و الأصول الثابتة

إن التوازن الحسابي هو عملية حتمية في ميزان المدفوعات يتم بواسطة التحركات في عناصر احتياطات الدولية التي تأخذ عدة أشكال:

✓ رصيد الدولة من الذهب لدى السلطات النقدية و ما تحتفظ به البنوك كأرصدة؛

✓ رصد العملات الأجنبية و الودائع الجارية التي تحتفظ بها

السلطات النقدية الحكومية و البنوك التجارية الواقعة تحت رقابتها؛

✓ الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثال ذلك أدونات الخزانة

الأجنبية و الأوراق التجارية التي بحوزة الدولة و هي التزامات على الحكومات و الشركات الأجنبية و المواطنين الأجانب.

✓ الودائع التي تحتفظ بها السلطات و البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية.

ثالثا: الاختلال في ميزان المدفوعات

- يحدث التوازن في ميزان المدفوعات عندما تكون جميع العناصر المدينة في الحسابين الجاري و الرأسمالي مساوية لمجموع العناصر الدائنة فيهما.
- في هذه الحالة لن نحتاج إلى تسوية من خلال حساب الاحتياطات، و عندها نكون أمام توازن اقتصادي حقيق، علما أن ذلك قد يحدث بصفة تلقائية.
- أما التوازن الحسابي فهو الذي يتم بصفة مقصودة من خلال تحريك حساب التسويات.
- يمكن أن يكون العجز في ميزان المدفوعات مؤقتا و أسبابه ظرفية (جفاف ينتج عنه انخفاض كبير في الصادرات)، و إما أن يكون العجز دائما (هيكليا) يستمر لسنوات.



➤ كما يؤثر العجز في ميزان المدفوعات على الأعمال الدولية حيث أن:

- ✓ عدم توازن ميزان المدفوعات يؤثر على وفرة العملة الصعبة التي تحتاجها الشركات الدولية (نقل أرباحها أو أعمال أخرى).
- ✓ عدم التوازن يؤدي إلى فرض قيود على الاستيراد الأمر الذي سيؤثر حتما على الشركات الدولية.

رابعاً: أسعار صرف العملات

١. سعر الصرف: يتمثل سعر الصرف في القيمة التي تبادل بها عملة بعملة أخرى.

٢. سوق الصرف: هو السوق الذي تباع فيه العملات و تشتري. ويتكون من مجموعة من البنوك و الوسطاء و الهيئات الأخرى التي تعمل في سوق الصرف عن طريق الوساطة أو المضاربة أو المتاجرة في العملات الأجنبية (بنوك، مكاتب صرافة، أفراد مصرح لهم...) ومن أشهر الأسواق العالمية للصرف الأجنبي أسواق نيويورك، لندن، طوكيو و فرانكفورت..الخ.

٣. وظائف سوق الصرف:

▶ تتمثل وظائف سوق الصرف في:

- ✓ نقل القوة الشرائية من طرف لآخر؛
- ✓ توفير فرصة حماية للمتعاملين من تقلبات العملات؛
- ✓ السماح لهذه السوق بالموازنة و التحكم في الأوراق الأجنبية من خلال آليات السوق (العرض و الطلب).

٤. تحديد أسعار صرف العملات الأجنبية:

يتمثل سعر الصرف في القيمة التي تبادل بها عملة بعملة أخرى، و يتحدد وفقا لقوانين العرض و الطلب، غير أنه من وجهة النظر التاريخية مر بعدة تطورات هي:

(أ) سعر الصرف على أساس قاعدة الذهب:

قبل الحرب العالمية الأولى، كانت قيمة العملة تحدد بوزن معين من الذهب يمكن مبادلتها به، أي أن مبادلة الذهب بأي عملة كانت تتم بسعر ثابت هو السعر الأساسي، مع تأثير السعر السوقي قليلا بالعرض والطلب.

و قد تتأثر قيمة العملة سلبا إذا زادت واردات البلد المعنى عن صادراته إذا لم تغط الصادرات كمية الذهب المدفوعة مقابل الواردات.

(ب) نظام قاعدة تبادل الذهب:

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، و انهيار البورصات سنة ١٩٢٥ و تدني الثقة، انهيار نظام قاعدة الذهب، و استمر الوضع لما بعد قيام صندوق النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية حيث نشأ نظام قاعدة مبادلة الذهب بالدولار الأمريكي كعملة وحيدة قابلة لذلك و بسعر ثابت (٣٥ دولار لأونصة الذهب الواحدة)، و بموجب ذلك ألزمت كل دولة بتثبيت قيمة عملتها مقابل الدولار، مع إمكانية تغييرها بمرونة ٢,٥% ارتفاعا أو انخفاضاً.

(ج) تعويم أسعار العملات:

في العام ١٩٧١ أعلنت الولايات المتحدة، نتيجة عدم قدرتها على الوفاء، أنها ستبيع الذهب فقط للبنوك المركزية للدول و ليس للبنوك التجارية و المؤسسات المالية. و أعقب ذلك فك ارتباط الذهب بالدولار، و أصبحت بالتالي أسعار جميع العملات، بما فيها الدولار، معومة أمام الذهب، و أصبح سعر كل عملة يتحدد صعودا و هبوطا على أساس العرض والطلب في السوق.

وهكذا وصلنا إلى مرحلة: التحديد الحر لأسعار العملات الأجنبية

٥. طرق تحديد أسعار العملات

(أ) نظرية تعادل القوى شرائية

- تقوم هذه النظرية على فكرة أن قيمة العملة تتحدد أولاً داخل بلدها، وفقاً لما تستطيع شراؤه من البضائع في السوق المحلي.
- فكلما زادت كمية البضاعة التي تشتريها مقابل وحدة النقد من السوق المحلي كلما زادت قيمة العملة في بلدها.
- وكلما زادت القوى الشرائية للعملة الوطنية في الداخل فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع قيمة ذات العملة في الخارج.

تزداد قيمة العملة بزيادة قوتها الشرائية.

قد تفيد هذه النظرية على المدى القصير وفي حالة السلع التي يمكننا نقلها من بلد إلى آخر في إطار التبادل التجاري الحر،

بينما لا يمكننا تطبيقها على الكثير من السلع والخدمات التي يتعذر نقلها (الأراضي، الشقق، الخدمات الصحية والتعليمية، والتأمين.. الخ)، بحكم أن هذا النوع من السلع غير قابل للتصدير ولا الاستيراد.

(ب) مؤشر فيشر (Fisher) العالمي

قدم (*Fisher*) نظريته لتفسير استمرار تغير أسعار العملات. و بموجب هذه النظرية فإن أسعار العملات تتحرك كاستجابة للتغير في أسعار الفوائد، بمعنى أن العملة التي تكون عواندها أعلى تكون قيمتها تبعاً لذلك أعلى. و عليه فإن أسعار العملات تتحدد على أساس سعر الفائدة على ودائع العملة في داخل البلد فتزيد مع زيادة سعر الفائدة و تقل مع تراجع سعر الفائدة.

تطبق معظم البنوك المركزية سياساتها النقدية على هذا الأساس حيث:
✓ يطبق سياسات متشددة للمحافظة على استقرار أسعار الصرف بغرض التحكم والسيطرة على اتجاهات أسعار الفائدة،
✓ يهدف البنك المركزي إلى منع معدلات التضخم باستخدام سعر الفائدة كأداة تساعد على تحديد كمية النقد المعروضة في السوق مقابل الطلب عليها.

ج) نظرية الأرصدة

يتحدد سعر الصرف بناءا على هذه النظرية وفقا لوضع ميزان المدفوعات.

➤ فالدولة التي تحقق فائض في ميزان المدفوعات فإن قيمة عملتها ترتفع.

➤ أما الدولة التي لديها عجز في ميزان المدفوعات فإن قيمة عملتها تنخفض تبعا لذلك.

إن وضع ميزان المدفوعات للدولة هو الذي يحدد قيمة عملتها.

٦. مخاطر تقلب أسعار الصرف

➤ إن لارتفاع وانخفاض أسعار الفائدة على الودائع المصرفية تأثيرا على أسعار العملة المحلية و أسعار الأسهم و السندات و غيرها من الاستثمارات.

➤ فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم و السندات في السوق، (المستثمر العادي يبحث على العائد الأعلى و الأقل مخاطرة).

➤ ففي هذه الحالة سيفضل بيع ما لديه من الأسهم و السندات و وضع قيمتها كوديعة في أحد البنوك التي تعطي سعر فائدة أعلى مما يمكن أن يحصل عليه من استثماره في الأسهم و السندات.

